المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.59151/.v7i3.322

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 28-8-2023
تاريخ القبول: 11-9-2023

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في علوم الوحي والدراسات الإنسانية

مراجعة كتاب

علوم القرآن نقد العلمية ومقاربة في البناء[1]

يوسف عكراش[2]

y.aakrache@gmail.com

ملخص:

تأتي هذه الورقة مراجعة لمشروع نقدي وتأسيسي لعلوم القرآن من خلال كتاب (علوم القرآن نقد العلمية ومقاربة في البناء) لمؤلفه الدكتور محمود خليل محمود اليماني، وذلك بيانًا لأهم أطروحاته التي تمركزت على دراستين: أولاهما تتعلق بتقويم منهجي موسّع لعِلْم علوم القرآن وبيان وجوه الخلل المنهجي الحاصل فيه وكيفيات التعامل معه، وثانيتهما متعلقة بتقويم المنجَز في البناء المنهجي الحاصل للعلوم القرآنية، واقتراح رؤية جديد لبناء هذه العلوم، وقد اكتنف الكتاب في طياته نقاشًا منهجيًّا خلص مؤلفه إلى رؤية متكاملة لإعادة بناء علوم القرآن.

الكلمات المفتاحية:

علوم القرآن، نقد العلمية، التقويم المنهجي، البناء المنهجي.

(1) مؤلفه: الدكتور خليل محمود اليماني: حاصل على الدكتوراه من جامعة الأزهر.
khalilalyamany2010@gmail.com

(2)باحث في التفسير وعلوم القرآن، وأستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالمملكة المغربية.

للاقتباس: عكراش، يوسف، مراجعة كتاب علوم القرآن نقد العلمية ومقاربة في البناء، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج7، ع3، 2023، 256-275.

© نشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص تنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان إذا ما قد أُجري عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية..

OPEN ACCESS
Received: 2023-8-28
Accepted: 2023-9-11

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في
علوم الوحي والدراسات الإنسانية

Review of Al-Yamany's Book *Qur'anic Sciences: A Critique of Scientificity and An Approach to Its Structure*[3]

By Youssef Aakrach[4]
y.aakrache@gmail.com

Abstract

This paper presents a review of the critical and foundational project on Quranic Sciences in Al-Yamany's book Qur'anic Sciences: A Critique of Scientificity and An Approach to Its Structure by highlighting his most important theses, which centered on two studies: the first of which relates to an expanded methodological evaluation of the Qur'anic Sciences and an explanation of the aspects of the methodological defect that has occurred in it and how to deal with it. The second of them is related to evaluating what has been achieved in the methodological structure of the Qur'anic Sciences, and proposing a new vision for building these sciences. The book is concluded with a methodological discussion about an integrated vision for rebuilding the Qur'anic Sciences..

Keywords

Quran Sciences - Scientific Criticism - Methodological Evaluation - Methodological Structure.

(3) Khalil Al-Yamany: Ph.D. from Al-Azhar University

(4) Researcher in interpretation and Qur'anic Sciences, Professor of the Regional Academy of Education and Composition of the Kingdom of Morocco.

Cite this article as: Aakrach, Youssef, Review of Al-Yamany's Book *Qur'anic Sciences: A Critique of Scientificity and An Approach to Its Structure*, Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V 7, issue 3, 2023 256-275.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

إشكالية الكتاب:

تتمركز إشكالية الكتاب بصورة واضحة على مدى علمية علوم القرآن، وهل هي علوم قائمة بذاتها مستوفية شروط العلمية، وبخاصة في بنائها المنهجي، أم الأمر طاله شيء من التساهل في إطلاق لفظ العلمية؟ في حين أنها تعاني من قصور منهجي، الشيء الذي فرض مناقشة هذه الإشكالية في دراستين اثنتين، حيث لا يمكن استيعاب إحداهما دون فهم الأخرى، ويتمثلان في الآتي باختصار:

الدراسة الأولى: تتعلق بتقويم منهجي موسّع لعِلْم علوم القرآن، وبيان وجوه الخلل المنهجي الحاصل فيه وكيفيات التعامل معه، وذكر الباحث أنه نقد نقدًا منهجيًّا لعلم علوم القرآن، ومدى استحقاق هذا العلم للعلمية من عدمها، وانتهى لتقرير عدم اكتمال هذا العلم؛ من حيث البناء المنهجي له، كما انتهى به الأمر لاقتراح نموذج مباين للتصور القائم في جميع كتب علوم القرآن، وأخيرًا قدم بعض النظرات الخاصة بكيفيات التعامل مع هذا العلم في ضوء إشكالاته.

الدراسة الثانية: تتعلق بتقويم المُنجَز في البناء المنهجي الحاصل للعلوم القرآنية، واقتراح رؤية جديدة لبناء هذه العلوم، وقد ناقش فيها الباحث البناء المنهجي لعلوم القرآن في القديم والحديث وبيَّن غلطه، ثم اقترح نسقًا جديدًا لبناء علوم القرآن، وفصَّل في كيفياتِه وخطواته بصورة نظرية وتطبيقية.

أما من جهة التفصيل فهي كالآتي:

الدراسة الأولى: علم علوم القرآن -قراءة تقويمية في اعتبار (علوم القرآن)

استهل المؤلف الفصل الأول من الدراسة الأولى باستجلاء قضية علمية علم علوم القرآن، وبيان هذه القضية بصورة كاملة ومنضبطة؛ حيث بدأ بتعريفات المعاصرين لعلوم القرآن، التي برز من خلالها أن العلم هو وعاء جامع لمختلف أنواع علوم القرآن والكلام عنها. أما التعبير بالمباحث؛ فكان نتيجة اعتبارها مباحث لعلم علوم القرآن.

أما في المسألة الثانية المتعلقة بالوقوف على المؤلفات المؤسسة لعلوم القرآن؛ فقد اعتبر الباحث أن الوقوف عليها يُعَدُّ مرتكزًا أساسيًّا لبحث قضية العلمية في علوم القرآن؛ فكان من أبرز المؤلفات التي عُنوِنَت بعلوم القرآن، التي هي بمثابة المرجع الأصل في هذا الشأن. أما ما جاء بعدها؛ فقد استفاد منها بطريقة أو أخرى، وقد تمثلت هذه المؤلفات في الآتي: كتاب «**فنون الأفنان في عيون علوم القرآن**»

لابن الجوزي (597هـ)، وكتاب: «**البرهان في علوم القرآن**» للزركشي (794هـ)، وكتاب «**الإتقان في علوم القرآن**» للسيوطي (911هـ)، مبينًا أن هذه المؤلفات جمعت جميع أنواع علوم القرآن، وعرَّفت بها، وبيّنت أقسامها ومسائلها... سواء على المستوى النظري، أو التطبيقي.

وقد خلص الباحث من خلال التتبع والدّراسة للكتب المذكورة سلفًا؛ أن القضية التي قام عليها علم علوم القرآن هي مسألة ذكر العلوم المتعلقة بالقرآن ونقاش مسائلها، وهذا من أكبر الإشكالات المنهجية التي تواجه القول بعلمية علوم القرآن. ومن تأمل هذا الأمر؛ ألفاه غير صالح البتة، باعتباره أساسًا ومرتكزًا لبناء علم علوم القرآن بصورة منهجية منضبطة. فهي مجرد غاية بحثية جزئية؛ تضم مختلف علوم القرآن، لكنها لا تُعَدُّ قضية كلية، شأنها شأن القضايا الكلية العلمية التي تقوم عليها العلوم.

أما الفصل الثاني الذي خصصه الباحث لمناقشة قضية علم علوم القرآن وتقويمها؛ فبيَّن فيه أن مجرد الجمع لعلوم القرآن، لا يُعَدُّ اشتغالًا بالعلم رغم أهميته، فإنه لا يحصل من ورائه إنتاج بحثي خاص ومنضبط، كما اعتبر أيضًا أن الإتيان بمضامين علوم القرآن، لا يُعَدُّ كذلك اشتغالًا بعلم علوم القرآن؛ الشيء الذي جعل علوم القرآن تضم في طياتها ثلة من الإشكالات تبين زلل الحيثية التي قامت عليها.

وقد بيَّن في الإشكال الأول **مسألة عدم دلالة اصطلاح العلم على اشتغال محدد للعلم**؛ حيث اعتبر أن اصطلاح لفظ علوم القرآن، هو لفظ غامض في حدّ ذاته من الناحية المنهجية؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك علم قائم بجميع معايير العلمية ويسمى «علومًا»، في حين من تأمل أصل الألقاب الاصطلاحية لمختلف الفنون؛ ألفاها تدل على ماهية العلم بشكل مباشر بمجرد سماعها للوهلة الأولى، وهذا غير حاصل في اصطلاح علوم القرآن، ولطالما أربَكَ الباحثين في تصور ذاته وحيثية اشتغاله العلمية المعتبرة.

إن هذا الإشكال الحاصل على مستوى مصطلح علوم القرآن؛ مرده إلى جعل جزيئة ممارسة هذا العلم هي لمُّ شمل جميع الفنون المرتبطة بالقرآن الكريم بشكل صريح. وما يدل على صحة هذا الأمر؛ هو ما حوته المؤلفات الرئيسة لعلم علوم القرآن؛ حيث تمثل اشتغالها بالدرجة الأولى في الإتيان بمختلف العلوم ذات الشأن القرآني؛ فعند ابن الجوزي نجدها عشرين نوعًا، وبلغت عند الزركشي سبعة وأربعين نوعًا، في حين تجاوز السيوطي ذلك بكثير، فجعلها ثمانين نوعًا.

وانتقل المؤلف بعد ذلك، للحديث عن الإشكال الثاني؛ المتعلق **بتعذر صياغة تعريف منضبط للعلم**؛ الذي بيَّن فيه أن التعريفات الاصطلاحية لعلم علوم القرآن، لا يمكن اعتبارها حدودًا جامعة مانعة، كما أنها لا تبين الطبيعة المحددة للمفهوم؛ حيث إن غالب التعريفات وأشهرها سواء القديمة أو الحديثة، تورد فقط بعض مواد العلم ومباحثه على اختلاف المعرفين، والتعاريف على هذا المنوال لا تقدم سياجًا منضبطًا لعلم علوم القرآن.

كما يرى المؤلف أن السبب الرئيس لغياب تعريف منضبط لعلم علوم القرآن أو بالأحرى تعذر الإتيان به؛ راجع لغياب القضية العلمية التي يشتغل عليها العلم بالأساس، ومن جهة أخرى أيضًا كثرة العلوم المنضوية تحت علم علوم القرآن.

أما الإشكال الثالث؛ فقد ارتبط بعدم حيازة العلم لثمرة علمية منضبطة؛ بحيث يجد المتأمل في الكتب الرئيسة لعلم علوم القرآن، أن غايتها المركزية تمثلت في ضمّ مختلف أنواع العلوم في وعاء واحد تحت عنوان علوم القرآن، والتعريف بها، وبيان أبرز القضايا والمسائل المرتبطة بها؛ مما يعين على فهمها وإدراك معالمها.

وهذا في الحقيقة ليس الثمرة العلمية المنضبطة والمرجوَّة من علم علوم القرآن؛ إذ الثمرة هي مراد كبير يحصل في نفس الدّارس لعلوم القرآن؛ ليصير قادرًا على التعامل مع هذه العلوم، والقول فيها على مستوى البحث والتدريس والإنتاج. وهذا الأمر لا يحصل البتة من خلال الكتب التي عُنيت ببيان علم علوم القرآن، فهي لا تعدو –كما بيَّن المؤلف- إلا أن تكون معلومات ومعارف ونتفًا متفرقة، وبتعبير آخر فهي معارف لا تُخرِج باحثًا حصيفًا في علوم القرآن متين التكوين، رصين المادة العلمية مُلِمًا بقضايا الفنّ مدركًا لها بشكل واضح.

وما قيل في سبب الإشكال الأول والثاني؛ يقال هنا في الإشكال الثالث حيث رد المؤلف أن عدم حيازة العلم لثمرة علمية منضبطة؛ إلى غياب القضية العلمية التي يشتغل عليها العلم بالأساس. وما دام هذا الأمر غائبًا؛ فإن الإشكالات ترد على علم علوم القرآن من هذا الباب. كما عقب الباحث من جهة أخرى على الثّمار المشتهرة لعلوم القرآن، حيث اعتبرها فوائد ومنافع؛ تنتجها مباحثه، وتختلف هذه الثّمار من مبحث إلى آخر، ولا يمكن البتة اعتبارها الثمرة العلمية المنضبطة.

أما الإشكال الرابع؛ فمرتبط **بعدم امتلاك العلم لموضوع اشتغال معرفي محدد الملامح**، حيث أبرز افتقار علوم القرآن لبيان موضوع علمي؛ كلي تندرج تحته هذه العلوم، وتعبر عنه حالة البحث في هذا الحقل، وروح هذا الإشكال تنبعث من الحيثية التي أسست عليها علوم القرآن، والقائمة على جمع كل ما له علاقة بالقرآن.

أما الإشكال الخامس؛ فقد تعلق **بعدم امتلاك هذا العلم لمباحث أو موضوعات**، وإنما ضمّ جملة من العلوم والمعارف المتعلقة بكتاب الله، وهي ليست عبارة عن موضوعات مباشرة للعلم، كما تتمايز نقط اشتغالها فيما بينها، وقد عدها المؤلف مسارات بحثية وليست موضوعات تخدم غاية واحدة كما هو شأن موضوعات ومباحث العلوم التي نضجت واشتدت.

وقد أشار الباحث إلى أن هذه الموضوعات والمباحث العلمية، الأصل فيها أنها تتفرع عن الحيثية التي يشتغل عليها العلم. وما دامت هذه الحيثية العلمية غائبة؛ فلا شك أن المباحث والموضوعات ستكون كذلك. ومن جهة أخرى فإن الفعل الجمعي الذي بُنِيَ عليه علم علوم القرآن ضيق، بل قيد اشتغال العلماء وغيرهم ممن تحدثوا عن علوم القرآن. فلا تجد المؤلفين فيه يخرجون عن التعليق، أو التوسع في بيان ما اكتنفه علم علوم القرآن من معلومات عامة، الشيء الذي نتجت عنه أعطاب علمية؛ تمثلت في ضعف الحركة البحثية في العلم وقلة جدواها، وعجز العلم عن توليد المصطلحات والقواعد والمناهج الخاصة به، وكذلك العجز عن توليد معارف جديدة.

أما الإشكال السادس؛ فقد تمثل في **الاتساع الهائل لفروع العلم، وعدم وجود سياج منهجي ضابط للتعامل** معها. وقد سبقت الإشارة أنها بلغت عند السيوطي ثمانين نوعًا، وذكر الزّركشي أنها لا حصر لها، وضاعف ابن عقيلة ما عند السيوطي، كما ذكر الدكتور حازم حيد أنها غير منحصرة... إلخ، ولا شك أن هذا التنوع الكبير والاختلاف الواسع؛ هو منبع إشكال عدم وجود ضابط منهجي للتعامل معها. كما أشار الباحث إلى أن هذا توسع للعلم دون ضابط معقول؛ شكّل خطرًا على أصالة هذا الفن وقوته. كما أبرز ثلة من الإشكالات الأخرى منها: صعوبة بناء قواعد بيانات منضبطة للعلم، وصعوبة التعاطي التدريسي للعلم، ثم ذوقية حركة التفريع للأنواع داخل العلم.

أما الإشكال السابع؛ فقد ناقش **افتقار العلم لخدمة ممارسة معرفية إنتاجية**؛ حيث نجد أن مضامين علم علوم القرآن متعددة الصلة بالخطاب القرآني، ولكل علم من علوم القرآن مسلكه الذي يربطه بالقرآن. ورغم ثراء هذه المسالك؛ إلا أنها تكتنف روح الإشكال حيث يتعذر معها وضع سياج معرفي محدد المنطلق والغاية. وعلى سبيل المثال لو نظرنا لأصول الفقه؛ لوجدناه يقنن الممارسة الفقهية، ويمنعها من الاضطراب والتيه، وهكذا حال الفقه وعلوم السنة... إلخ، فهي علوم تخدم ممارسة معرفية إنتاجية محددة، فنجد مباحثه محبوكة، ومعارفه مرصوصة يشد بعضها بعضًا، لكن في علم علوم القرآن هذا الأمر غير حاصل.

كما بيَّن الباحث من جهة أخرى؛ أن من اعتبر علم علوم القرآن خادمًا للممارسة التفسيرية؛ باعتبارها ممارسة معرفية إنتاجية فقد جانب الصواب؛ لأن علم علوم القرآن هو في أصله يفتقر للتأصيل النظري لمباحثه وعدم انتظامها، فضلًا على أن يضبط الممارسة التفسيرية، الشيء الذي جعل هذا الافتقار ينتج ثلة من الإشكالات أبرزها إصابة المشتغل بالعلم بالتّشويش والتّشتت، وكبح تأسيس علوم تقعيدية للممارسة المعرفية عن القرآن.

أما الإشكال الثامن والأخير الذي وسمه الباحث **بعدم إمكانية حضور مقررات تعليمية منضبطة للعلم**؛ فقد بين فيه ابتداء أن العلوم عادةً بعد نشأتها؛ تحتاج لمقررات تعليمية وبرامج تدريسية؛ ذات نسق متكامل يتسم بالتدرج والقوة العلمية في الوقت نفسه؛ بحيث يخرج متخصصين قادرين على البت في قضاياه، والقول في مختلف مسائله. لكن من تأمل حال علم علوم القرآن؛ تبين له أن المقررات الخاصة به مباينة للنسق المعهود لتعلم العلوم؛ بحيث لا تقدم علمًا في نسق متكامل، وبنية واحدة يشد بعضها بعضًا، بل تنتدب قضايا معينة في كل مبحث، ويتم مناقشتها والكلام عليها لا غير، على اختلاف القضايا والمباحث التي اختارها المؤلف.

وقد مثل المؤلف بعدد من الكتب التي أُلِّفَت بنمط تعلمي، إلا أنها لم تحقق الغرض التعليمي بالنتيجة المرضية، كما تخللت هذه الكتب عدة سلبيات مؤثرة على الدارس، ومن هذه الكتب التعليمية التي أوردها المؤلف (البيان في مباحث علوم القرآن)، (المدخل لدراسة القرآن)، (مباحث في علوم القرآن)، (دراسات في علوم القرآن)... إلخ.

ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى بيان ثلة من الإشكالات الرئيسة لعلم علوم القرآن؛ كإبراز كيفية **تشكل علم علوم القرآن** من خلال منهجية اكتنفت النّظر لهذا التّشكل من ثلاث جهات. وقد وُسمت الجهة الأولى **بعلم علوم القرآن في مؤلفات الإيراد الجمعي لأنواع علوم القرآن**؛ حيث بيَّن فيها أن الغرض الرئيس كان هو ضم مختلف أنواع علوم القرآن في مُؤلَّف جامع، فبرزت مع هذه الغاية محاولات هنا وهناك، إلا أن الغرض منها لم يكن التأسيس لبناء حقل علمي كامل المعايير والشروط العلمية.

أما الجهة الثانية؛ فقد اعتنى فيها المؤلف بتحرير قضية ظهور **علم علوم القرآن قبل ظهور مؤلفات الإيراد الجمعي**، فبيَّن من خلالها أمرين:

الأول: أن وجود بعض علوم القرآن في مرحلة مبكرة جدًّا لا يعني البتة وجود حقل علمي مستقل لعلوم القرآن. أما الثاني فهو أن تداول مصطلح علوم القرآن في بعض الفهارس والمخطوطات؛ لا يعني

قيام العلم في حدّ ذاته، مع العلم أن تداول هذا المصطلح كان مُشكِلًا من حيث تباين المراد به من مُؤلّف لآخر، وهذا فيه دليل ردّ على من اعتبر وجود هذا المصطلح يلزم منه وجود علم علوم القرآن.

أما الجهة الثالثة؛ فقد خصصها المؤلف للحديث عن **علم علوم القرآن بعد مؤلفات الإيراد الجمعي**؛ حيث أبرز ما بني عن الجهات السالفة. وما دام أن علم علوم القرآن لم يكن حاضرًا في مؤلفات الإيراد الجمعي لأنواع علوم القرآن، وكذلك غيابه في مرحلة ما قبل ظهور مؤلفات الإيراد الجمعي؛ فبديهي أن ينعدم علم علوم القرآن فيما بعد مؤلفات الإيراد الجمعي. ثم انتقل المؤلف للحديث عن كتب معاصرة في أواسط القرن الرابع عشر؛ التي كان معها التّشكل الفعلي لعلم علوم القرآن كـ(مذكرة علوم القرآن) للشيخ محمود أبي دقيقة، و(منهج الفرقان في علوم القرآن) للشيخ علي محمد سلامة، و(القانون في أحكام العلم) لليوسي.

وعمومًا فقد تمخض عن الدراسة الأولى من هذا الكتاب ما يلي:

- لا يوجد في التاريخ علم مستقل اسمه علم علوم القرآن.
- إن التأريخ له أهمية بالغة في معرفة حقيقة وجود العلوم من عدمها.
- وجود محاولات عديدة سعت لبناء ملامح علم علوم القرآن في وقت مبكر، لكن غلب عليها طابع الجمع بوجه أو بآخر.
- هناك ثغرات بين واقع علم علوم القرآن من حيث هو، وبين الاشتغال المعرفي المعاصر لهذا العلم.
- المتخصص في علوم القرآن، لا يمكنه عدم تبصر الضعف المنهجي الحاصل على مستوى هذا العلم.
- جل الاشتغالات السابقة إن لم نقل كلها كانت تتعلق بقضية التجميع لمختلف علوم القرآن؛ التي بدورها لا يمكن التأسيس عليها؛ لبناء علم مُستوفٍ لجميع شروط العلمية.

الدراسة الثانية: بناء علوم القرآن- قراءة تقويمية للمنجز، مع طرح مقاربة منهجية لبناء علوم القرآن

استهل المؤلف في الدراسة الثانية ببيان الإشكالية التي يسعى للإجابة عنها، وقد تمثلت في الآتي: **ما واقع محاولات إقامة علوم القرآن قديمًا وحديثًا؟ وما أسباب عدم قدرة هذا الواقع على بناء العلوم القرآنية بصورة منضبطة؟ وكيف يمكن بناء علوم القرآن بطريقة منهجية صحيحة؟** ثم أردف بعدها ببيان الأهداف والدراسات السابقة التي تقاطعه الاشتغال نفسه، ثم الحدود والصعوبات

العلمية، ثم ختم بخطة الدراسة؛ مبينًا فيها أنها تتكون من فصلين يسبقهما مدخل وتليهما خاتمة.

أما الفصل الأول فقد عُقد لتقويم الواقع المنجز في بناء علوم القرآن؛ سواء في الدرس التراثي، أو الدرس المعاصر، لكن قبل بيان ما حوته مباحث هذا الفصل، لا بد من الإشارة أن المؤلف قدَّمَ تمهيدًا أبرز فيه معيار التقويم للمنجز؛ المتمثل في مدى قدرة المحاولات القديمة والحديثة، في ضبط القضايا الكلية لعلوم القرآن، وتحويلها إلى علوم تتسم بالعلمية.

أما بخصوص المبحث الأول من هذا الفصل؛ فقد عرض فيه المؤلف **المعالم المنهجية للمحاولات التراثية والأسس التي قامت عليها**، وذلك من خلال المؤلفات الرئيسة لتأسيس علوم القرآن وهي: «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن»، وكتاب: «البرهان في علوم القرآن»، وكتاب «مواقع العلوم في مواقع النجوم»، وكتاب «الإتقان في علوم القرآن».

من خلال معالجة المؤلف لهذه الكتب؛ خلص إلى أنها اقتفت منهجية تسعى لإقامة علم علوم القرآن من خلال القضايا القرآنية الجزئية، وجعلها على شكل علوم، ومناقشة ما اكتنفته من مسائل، بالإضافة إلى بيان مكانتها وغاياتها وشرفها... إلخ، في حين أن العلوم تحرر وتبنى على القضايا الكلية المرتبطة بالخطاب القرآني، والتي من شأنها أن تكون منضبطة جامعة لعلم علوم القرآن، عكس القضايا الجزئية التي لا يمكن البناء عليها، بل هي التي تندرج بدورها تحت سقف القضايا الكلية، ولعل هذه المنهجية تظهر بشكل جلي من خلال ما يأتي:

أولًا: تصريح أصحاب المصنفات بأن مقصدهم من التأليف في العلم؛ هو الجمع والتقريب، لما تميزت به هذه العلوم من كثرة جزئياتها، واختلاف مضامينها.

ثانيًا وثالثًا: من تأمل العلوم القرآنية التي ذكرت في هذه المؤلفات ألفاها كثيرة جدًّا، وهذا مبني على إيراد القضايا الجزئية وجعلها علومًا بشكل مباشر. ومن تأمل صنيع تتبع القضايا القرآنية الجزئية؛ يلفي أنه يمكن تجاوز ما وصل إليه السيوطي بضعف ذلك، بل صرح السيوطي بذلك نفسه في الإتقان، ولعل هذا التفرع الهائل لا ينبثق عن العلوم المبنية والمحررة عن القضايا الكلية التي تكون ضابطة لكل ما اندرج تحتها.

رابعًا: اعتبار العلمية أيضًا في التآليف المذكورة آنفًا مبنية على مدى صلاحية العلم، أو القضية لإفرادها بالتصنيف، فكل قضية صَلُحت للتصنيف المفرد، صح اعتبارها علمًا في المنجز التراثي الذي عني بعلم علوم القرآن.

خامسًا: سعي المحاولات التي كانت تقصد بناء علوم القرآن إلى محاكاة واقع الدرس الحديثي، حيث

اعتُني بالقضايا الجزئية المرتبطة بالقرآن، كما تم الأمر من قبل في مجال الدرس الحديثي حين تم الاعتناء والتصنيف في القضايا الجزئية المرتبطة بالسنة النبوية، في حين من تأمل واقع العلوم التي اشتد عودها، لم يجدها تنبع من المحاكات فقط، بل تبنى من خلال روح القضايا الكلية المرتبط بالأصل المدروس.

أما الشق الثاني من هذا المبحث والمتعلق **بنقد المنجز التراثي في بناء علوم القرآن**؛ فقد بيَّن فيه المؤلف أن بناء علوم القرآن على القضايا الجزئية، وتحويلها لعلوم هو وجهة خاطئة ومنهجية غير منضبطة نحو خدمة خطاب قرآني معجز؛ حيث يعسر ضبط القضايا الجزئية للقضايا للكلية، والعكس صحيح، إذ العلوم لا يمكن أن توصف بأنها علوم، إلا من خلال ضبط القضايا الكلية.

وقد عد المؤلف القضايا الكلية روح العلوم وعمودها الفقري، فمن خلالها يكتسب العلم أصالته وقوته، ويتميز بها عن غيره، كما أنها سبيل آمن لاستمرار حركية البحث والتجديد المعرفي فيه. وهذه الأمور وغيرها هي قوام العلوم وأساسها، ولا يمكن تحققها في ظل بناء العلم على القضايا الجزئية.

وعودة إلى المؤلفات المؤسسة لعلوم القرآن، وفي ضوء قيامها على القضايا الجزئية التي اعتبرها المؤلف منهجية خاطئة؛ حيث ترتب عن ذلك ثلة من الانعكاسات السلبية؛ سواء على المؤلفات نفسها، أو في مجال الدرس القرآني بشكل عام، ومن أبرزها ما يلي:

فبخصوص انعكاساتها السلبية على المؤلفات نفسها؛ فقد تمثلت في **ضعف تقريبها للعلوم القرآنية**؛ من خلال جعل هذه المؤلفات أوعية لجمع بعض المسائل وشرحها، كما غاب عنها العمق العلمي، وكذا افتقارها للتدرج المعرفي؛ بدءًا من المبتدئ إلى المنتهي. ولم تسلم كذلك هذه المؤلفات، من قلة التحرير للقضايا التي اكتنفتها فضلًا عن التأصيل، الشيء الذي جعلها محطة للنقد والتقويم.

أما فيما يخص الانعكاسات السلبية لطريقة المؤلفات في علوم القرآن؛ فقد تجلت في **عدم انضباط مفهوم العلم القرآني وفق الشرط المنهجي للعلم**، ثم اختلاف المحاولات الساعية لإقامة العلم القرآني بناءً على رغبة وميول كل مؤلف؛ الشيء الذي وَسع من دائرة الخلاف الحاصل في هذه المحاولات، وعسُر معه الفصل فيها أو البناء عليها، ويُلاحظ هذا الأمر من خلال تتبع مصادر العلم؛ التي جاءت بعد المؤلفات المؤسسة؛ ألفاها قد أعطيت صفة العلمية للقضايا الجزئية؛ بناء على الإفراد في التصنيف. وقد اعتبر المؤلف هذا الأمر؛ لا يؤهل للعلمية، وهو ضابط مرنٌ لا يمكن تحقيق الرصانة العلمية والمنهجية من خلاله.

أما بخصوص الانعكاسات السلبية على مجال الدراسات القرآنية؛ فقد تمثلت في **توريث السيطرة**

على القضايا الجزئية، وكثرة الاشتغال بها، ومحاولة جعلها مسارات بحثية مستقلة لها اصطلاحات وكتب خاصة؛ مما جعل العديد من المشتغلين يلتزمون السير عليها؛ باعتبارها علومًا وافية الشروط والمناهج؛ الشيء الذي زاد من هيمنة القضايا الجزئية في الدرس القرآني على حساب إهمال القضايا الكلية؛ التي هي قوام العلم وأساسه، وبها يصير للعلم أفق وتمدد، يتابع من الخلال البحث والتدريس.

ومن جهة أخرى جعل المؤلف الانعكاس السلبي الثاني يتعلق **بالتوسع البالغ للدرس القرآني، دون ملامح واضحة** وضابطة للدرس المذكور؛ بحيث يصعب أو يستحيل مع هذا التوسع المبني على القضايا الجزئية، وضع سياج منهجي خادم للممارسات المعرفية المتعلقة بالقرآن.

ثم انتقل المؤلف بعدها لبيان الانعكاس السلبي الموالي الذي ارتبط **بذوقية إدخال العلوم، وإخراجها في المجال القرآني، وتعذر البث في الخلاف الحاصل فيها**، ونتج عن هذا؛ هشاشة ومرتهن يفتقد لمعيار ضابط، والذي لا يمكن معه إدخال مختلف العلوم في علوم القرآن بشكل سلس، إلا إذا تم فحصها وبيان مناسبتها وحقيقتها الكلية التي تسعى لخدمتها، ودورها في الممارسة العامة لهذه العلوم، ولا يكفي مجرد وجود دلالات في القرآن على بعض العلوم كما هو الشأن عند السيوطي حين ذكر الطب والهندسة... إلخ.

ومن الانعكاسات السلبية التي أوردها المؤلف أيضًا؛ **ضعف حضور العلوم التقنينية للقضايا القرآنية**؛ وذلك راجع للقضايا الجزئية التي انطلقت منها هذه المؤلفات في بناء علوم القرآن؛ حيث لم تنتج ممارسة تطبيقية تتميز بالاستمرار والدوام، وباقية ببقاء العلم كما هو شأن أصول الفقه على سبيل المثال. ثم ختم المؤلف هذا القسم؛ بذكر الانعكاس السلبي الخامس والأخير؛ الذي تجسد في عدم انضباط المجال القرآني على وزان المجال الحديثي.

أما المبحث الثاني من الدراسة الثانية؛ فقد وسمه المؤلف بمنجز الواقع المعاصر في بناء علوم القرآن، وقد بيَّن فيه بصفة عامة مدى اهتمام المعاصرين بالقضايا الجزئية، ووضعها تحت أزمّة كلية؛ حيث عرض أولًا تصنيف القضايا القرآنية الجزئية بناءً على أمرين:

أولهما: الاكتفاء بذكر ما يحقق الهدف التقويمي، دون التوسع الذي لا يسهم في تجلي الكيفيات البنائية للتصانيف المقصودة من العرض.

ثانيهما: فهو تناول المؤلفات التي عنيت بالتصنيف المركزي، دون مناقشة المؤلفات العابرة في تصنيفها لقضايا القرآن.

من خلال ما تتبعه المؤلف في دراسة هذه المصنفات؛ خلص إلى افتقارها للمنهجية المتبعة لديهم في

بناء مصنفاتهم؛ لتبرير الضبط الحاصل للقضايا القرآنية الكلية؛ حيث إن المؤلفات المعنية بالدراسة تورد التقسيم دون تعليل أو ضابط علمي معتبر، ثم ثنّى بذكر ثلة من المحاولات غير المبررة، ومنها محاولة الدكتور مساعد الطيار، والسيد رياض الحكيم، والدكتور حسن الحنفي، والدكتورة فريدة زمرد.

ثم بيَّن بعد ذلك المسالك التي تقوم عليها محاولات ضبط القضايا القرآنية الكلية:

المسلك الأول قام على ضبط الموضوعات الجزئية؛ من خلال اعتبارها موضوعات كلية، ومحاور كبرى للبحث في العلم، ومن نحا ذلك على سبيل التمثيل: رياض الحكيم، ومساعد الطيار، والتصنيف الصادر عن معهد الشاطبي، وكذلك عمل فريدة زمرد، وفضل الهادي، وحسن حنفي.

المسلك الثاني المتعلق بضبط الوظائف الرئيسة للقضايا القرآنية الجزئية، ومن أمثلة هذا المسلك في الحضور المعاصر ما قدمه عبد الرحمن بو درع، ونصر الدين وهابي، ونبيل صابري.

في حين خصص الشق الثاني من هذا المبحث لمناقشة تصنيف القضايا القرآنية الجزئية وتقويمها؛ حيث استهل بما خلص إليه في المسلكين السابقين، وأنهما لا يسعفان منهجيًّا في تحويل القضايا الجزئية إلى علوم، كما أنهما لا يقدمان أي تصورات معتبرة لكيفية هذا التحويل، وبيان لوازمه وخصائصه وحيثياته...، لكن هي محاولات متعددة للمّ شمل هذه القضايا الجزئية بطريقة شكلية، دون بيان المسوغات التي بني عليها هذا التحويل.

ثم قدم بعد ذلك مجموعة من الإشارات ناقش فيها البديل المعاصر، من أبرزها:

تركيز المؤلفات المعاصرة التي حاولت بناء علم علوم القرآن، على الجانب الشكلي والموضوعي للم الشّتات الحاصل في القضايا القرآنية.

جلّ المحاولات المعاصرة كان لها اهتمام ببناء موضوعات كبرى، وتصنيف القضايا القرآنية تحتها.

- لا يمكن اعتبار هذا التصنيف الحاصل في المؤلفات المعاصرة ممارسة منهجية، حيث أخرجت هذه المحاولات العديد دون الاهتمام بالمعايير الضابطة.

- اعتنت التصانيف المعاصرة بالتقسيم العام للقضايا القرآنية الجزئية، من خلال التركيز على جهات الارتباط والاستمداد لتندرج تحتها، وممن نحا هذه الوجهة الدكتور مساعد الطيار في المحرر في علوم القرآن.

أما الفصل الثاني من الدراسة الثانية؛ فقد خصصه المؤلف لبيان مقاربة منهجية مقترحة خاصة به؛ لبناء علوم القرآن. وقد جعل هذه المقاربة في مبحثين: المبحث الأول في بناء علوم القرآن: خطواته

وكيفياته، والمبحث الثاني خصه لبناء علوم القرآن عن طريق مقاربة تطبيقية.

ثم شرع بعد ذلك في بيان الخطوات التي سيعالج من خلالها الكيفيات؛ حيث وسم **الخطوة الأولى، بالقضايا القرآنية الكلية؛ كيفية ضبط القضايا وتحريرها**، مشيرًا أن الممارسة التطبيقية في العلوم هي الأصل، مُعرّفًا بهذه الممارسة التطبيقية بأنها جهد تطبيقي قابل للدوام والتتابع، مبيّنًا أن للممارسة قضايا تشتغل عليها، وثمرة حسية تسعى لتحقيقها، وعليه فإن الممارسة المعرفية المرتبطة بالقرآن هي الأساس أولًا في بناء العلوم.

ثم أبرز المؤلف بعد ذلك أن التحرر من سيطرة القضايا الجزئية للبحث القرآني، وربط هذه القضايا بمحاور البحث الخادمة للممارسة التفسيرية؛ هو السبيل الوحيد لتقنين هذه الممارسة وتحريرها بشكل منضبط، ثم أشار إلى ما يعتري هذه الممارسة من اختلافات لا يشغب على هذه الممارسة، وعليه تكون الممارسة التطبيقية هي المعيار للعلوم القرآنية؛ باعتبارها تقدّم عددًا من المزايا للبحث القرآني؛ من أبرزها ما يلي:

- ضبط تفريع العلوم القرآنية والحد من اتساعها.
- تهذيب البحث القرآني من الدخيل والعواري.
- بناء منهج جامع لعلوم القرآن.
- تقعيد قواعد منضبطة للدراسات القرآنية.

وخلاصة هذه الخطوة؛ هي أن العلوم تؤسس على خدمة ممارسة التطبيقية، الشيء الذي يجعل ترتيب القضايا الكلية للعلم، في ضوء الممارسة التي يزاولها.

ثم انتقل بعد ذلك للخطوة الثانية **المتعلقة بتصنيف القضايا القرآنية الكلية و أنماطها**؛ حيث جعلها تقوم على نمطين:

أولًا: تقنين مزاولة الممارسة، والتقعيد لكيفيات القيام بها على النحو الصحيح.

ثانيًا: صناعة الوعي بالواقع التطبيقي القائم للممارسة. واعتبر المؤلف أن من خلال هذين النمطين؛ يمكن حفظ الممارسة وصيانتها بالإضافة إلى ميزة الدوام والاستمرار. وبناءً عليه؛ يمكن تقسيم القضايا الكلية للعلوم القرآنية إلى قسمين:

أولًا: علوم تقوم قضيتها الكلية على خدمة صناعة الوعي بالواقع القائم للممارسات.

ثانيًا: علوم تقوم قضيتها الكلية على خدمة التقنين النظري لكيفيات مزاولة الممارسة، الشيء الذي يجعل علوم القرآن ذات مسالك منهجية منتظمة ورصينة في الوقت نفسه، كما يجعل التفريع والتوسع

الحاصل في قضايا العلوم، مضبوطًا بعدد من المحاور الكبرى الجامعة؛ التي من شأنها تحقيق خدمة الممارسة، بالإضافة إلى تفادي التشتت الحاصل في العلم.

إن خدمة التقنين النظري لكيفيات مزاولة الممارسة؛ يفيد أيضًا في بناء معيار ضابط من روح العلم وبنيته؛ ليمكّن من تقويم الاشتغال الواقع في العلم؛ من خلال مناقشة هذا الاشتغال، وبيان مواطن قوته؛ لتثمينها وتطويرها، ومكامن ضعفه وإشكالاته لتقويمها؛ فضلًا عن تجلي العلم المقصود، وإدراكه ووضوح معالمه على عكس ما هو حاصل في المؤلفات القديمة والحديثة؛ حيث يصاب المتعلم بالشّتات الذهني في تملك ناصية علوم القرآن، ونسج الخيط الناظم لها.

من جهة أخرى فإن خدمة التقنين النظري لكيفيات مزاولة الممارسة؛ يجعل الممارسة أمام علمين لخدمتها:

فالأول يعمل على التقنين والضبط النظري للممارسة، والثاني يسعى لإقامة الوعي بواقعها التطبيقي.

أما الخطوة الثالثة؛ فقدم فيها **كيفية ضبط مبادئ القضايا القرآنية الكلية، وبيان محاورها ودراستها**؛ فبين في مطلعها أن القضايا الكلية للعلم تختلف باختلاف طبيعة الخدمة التي تقدمها للممارسة؛ الشيء الذي يجعل مبادئ العلوم ومحاوره تختلف، بناءً على كل نمط حيث بيَّن أولًا ضبط أهم المبادئ الرئيسة للعلوم، وقسمها إلى قسمين: أولها ضبط المبادئ التي تُعنى بتقنين مزاولة الممارسات؛ حيث أبرز فيها **مفهوم العلم** الذي جعله يقوّم مرتكزات البحث في موارد الممارسة، وإنتاجاتها وكيفية الاستفادة منها، ثم عرّج بعد ذلك على بيان **موضوع العلم** الذي جعله هو الممارسة ذاتها، ثم **غاية العلم** التي هي تقنين مزاولة الممارسة.

أما الشق الثاني؛ فقد خصصه للمبادئ الرئيسة للعلوم التي تعتني بصناعة الوعي بالواقع التطبيقي؛ القائم على الممارسات، فجعل **مفهوم العلم** فيها مُقيَّدًا بالنظر في الواقع التطبيقي القائم فعليًّا على الممارسة.

بالأصالة في خدمتها للعلم؛ الشيء الذي يجعل البحث القرآني له امتداد وشمولية وعمق من جهة، وتحقيق غايته العامة للعلم من جهة أخرى.

لينتقل بعدها إلي بيان أمرين اثنين: أولهما: **محاور الاشتغال في العلوم التي تعتني بتقنين مزاولة الممارسة وتحصيلها**، فتحدث فيها عن **ضبط مرتكزات الممارسة** من خلال بيان مفهومها، ومفهوم القائم بها الذي ستنعقد مسالك البحث حوله لبيان موارده وكيفياته.

ثم بيَّن أيضًا في هذا السياق **ضبط موارد الممارسة، وكيفيات تحصيل الممارسة منها**؛ باعتبار هذا الأمر ذا أهمية بالغة لقيام العلم ونهوضه؛ من خلال ضبط الموارد الرئيسة للممارسة وتحريرها، وبيان رتب هذه الموارد والمتغير منها والثابت، ثم التأصيل لهاته الموارد في حالة الإفراد والتركيب، ثم بيان أهمية كل مورد، وحجيته، وشروط توظيفه في إنتاج التفسيري، وكذلك بيان كيفيات التوظيف التركيبي والفردي لها... إلخ، وضبط موارد الممارسة وكيفيات تحصيل الممارسة منها.

ثم ختم الحديث عن محاور الاشتغال في العلوم؛ التي تعتني بتقنين مزاولة الممارسة وتحصيلها؛ ببيان **ضبط ملكة الممارسة** باعتبارها صناعة، وتقريب مهاراتها وكيفيات تعلمها والاشتغال بها، وكيفية بناء التحصيل العلمي لاكتسابها؛ بحيث إن قيام العلوم واتصافها بالتقنين الكامل، لا يقف عند حدّ البناء النظري والقاعدي، بل لا بد من امتداد يصل ضوؤه إلى ضبط ملكة الممارسة التطبيقية للعلم، ومسالك وموارد تحصيلها. إذ افتقار الممارسة لضبط الملكة الخاصة بها؛ يبقى عيبًا ونقصًا في التقنين لمزاولتها.

أما الشق الثاني؛ فخصصه المؤلف للحديث عن محاور الاشتغال في العلوم التي تعتني بصناعة الوعي بالواقع التطبيقي القائم للممارسة؛ فأبرز من خلاله المحاور الكبرى التي عليها مدار علم علوم القرآن، وحصرها في خمسة محاور هي:

أولًا: **تاريخ الممارسة:** يتم فيه دراسة محطات تشكل الممارسة وقضاياها عبر الزمن.

ثانيًا: **مؤلفات الممارسة:** خدمة مؤلفات الممارسة وتصنيفها والموازنة بينها... إلخ.

ثالثًا: **ثمرة الممارسة:** خدمة الأقوال والمضامين المنتجة جمعًا وتبويبًا وترتيبًا وتنظيمًا... إلخ.

رابعًا: **مدارس الممارسين ومناهجهم وأسباب اختلافهم في الممارسة:** يتم الاعتناء فيه ببيان مدارس المشتغلين تطبيقيًّا بالممارسة، وبيان مكونات مناهج الممارسة لديهم، وأسباب اختلافهم في هذه الممارسة.

خامسًا: **رجال الممارسة:** معرفة تراجم المصنفين في الممارسة وبيان رتبهم وطبقاتهم العلمية.

أما الخطوة الرابعة والأخيرة من خطوات بناء علوم القرآن وكيفياته؛ فقد خصصها للحديث عن **بناء المقررات التعليمية للقضايا القرآنية الكلية**، فأبرز فيها ضرورة إنشاء مادة معلوماتية درْسية للعلم، ولا يقف الأمر عند مجرد التقديم والعرض المختصر لمضامين العلم، بل لا بد من تجاوز هذا الأمر السطحي إلى التركيز على صناعة عقلية الدارس، وصقل ذهنيته، وتربية ملكته؛ حيث يصير قادرًا على القول في العلم بعد طول بحث ودراسة، وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال إنشاء مقررات تعليمية

جادة تركز على ذهنية التفكير في العلم.

ثم عاد المؤلف ليبين أن الاهتمام بالقضايا الجزئية والإغراق فيها والتعسف في جعلها علومًا بطريقة أو أخرى؛ لا يسعف البتة في بناء مقررات جادة تخرج باحثين أكفاء؛ لأن المادة المبثوثة في المقررات لا تتسم بالنسق التكاملي، بقدر ما يغلب عليها الشّتات الذي لا يمكن معه تخريج الباحث بالمواصفات العلمية المطلوبة. وعليه فإن المقررات المقصود وضعها؛ يجب أن ترجع إلى محاور ثابتة في بنائها لتستوعب خارطة العلم بصورة واضحة في ذهنية الدارس؛ ليدرك من خلالها نقطة الانطلاق ومحطة الوصول.

أما المبحث الثاني من الفصل الثاني؛ فقد بيَّن فيه مقاربة تطبيقية عملية لبناء علوم القرآن، والارتقاء بها من خلال مبحثين: فبيَّن في المبحث الأول ضبط الممارسة التفسيرية والعلوم الخادمة لها؛ مُستهلًّا ذلك ببيان نظرات في الواقع التطبيقي للممارسة التفسيرية، وما يعتريها من إشكالات جوهرية جعلتها غير منضبطة، ومن أبرز هذه الإشكالات: عدم توحيد حيثية العلم والاشتغال فيه، الشيء الذي بزرت معه عدة أمور منها:

- تباين مادة التفسير في كتب التفاسير، فلا يكاد الباحث في الإنتاج التفسيري يعثر على نسق منضبط للممارسين في إنتاجاتهم.

- تباين مفهوم التفسير بين الممارسين، فمنهم من يجعل مفهوم التفسير واسعًا يشمل المعنى وما فوق المعنى من أحكام وحكم...، ومن يجعله ضيقًا لا يتجاوز بيان مراد الله من الخطاب القرآني، وهذا أيضًا فيه دلالة صريحة على عدم تحديد مجال اشتغال العلم.

- مصطلح التفسير وعدم دلالته على معنى محدد؛ حيث إنه مصطلح يتسع لكثير من المعاني والدلالات، وليس له ملمح ضابط يبين علاقته بنتاج الممارسة، وعليه فإن دلالة مصطلح التفسير على معانٍ كثيرة ومتنوعة؛ يوحي بشكل جلي بعدم تحديد مجال اشتغال العلم.

- مراحل النظر في التفسير عبر التاريخ حيث يبرز من خلال تحقيب التفسير الاختلاف الحقيقي الحاصل في قضية الممارسة التفسيرية بين الممارسين، وعدم اتحادها في ذهنيتهم.

- النظر في المحتوى التفسيري ومركزياته؛ حيث تحرر عند المؤلف أن المعنى التفسيري هو بمثابة العمود الفقري لهذه المادة ولا يمكن الاستغناء عنه.

- تاريخ الممارسة التفسيرية نفسه؛ حيث برز من خلال تتبعها أن تبيين المعاني مثل وحده قضية الممارسة التفسيرية خلال عدة قرون، وبقي صامدًا وحاضرًا وإن لم يشترط التقيد به لدى الممارسين.

- واقع تطبيقات الأجيال الأولى من الممارسين للتفسير؛ حيث تبيَّن أن المعنى التفسيري هو الأصل في الاشتغال التطبيقي في المدونات الأولى للتفسير.

ثم خلص بعدها المؤلف من خلال ما سبق إلى مسألة مهمة، وهي **أن الممارسة التفسيرية تنعقد ببيان الممارسة التفسيرية لكتاب الله، واصطلاح التأويل هو الأدلّ بقوة على الممارسة التفسيرية، وأنها ستكون ممارسة تأويلية لا تفسيرية.**

لينتقل بعدها إلى بيان العلوم الخادمة للممارسة التأويلية من خلال علمين اثنين: الأول: علم أصول التأويل المرتبط بتقنين مزاولة الفعل التأويلي؛ والثاني: هو علم التأويل المرتبط بتحقيق الوعي بالواقع القائم للممارسة التفسيرية.

ومن أهم مبادئ علم التأويل التي بينها؛ **مفهوم العلم**، المحدد في معرفة واقع الممارسة التأويلية الحاصلة للقرآن الكريم. أما **موضوعه**؛ فقد جعله هو الممارسة التأويلية الحاصلة للقرآن الكريم ومتعلقاتها، في حين جعل غايته هي تحقيق الوعي بالممارسة التأويلية الحاصلة للقرآن، وضبط مداخل دراستها، وفهمها وتثوير النظر لقضاياها. وأما من حيث محاوره؛ فقد جعلها المؤلف تتمثل في خمسة يشد بعضها بعضًا، بحيث تكون صورة تكاملية لتحقيق الغاية من العلم، وقد تمثّلت في الآتي:

أولًا: **تاريخ التأويل**: دراسة تاريخ التأويل وقضاياه عبر الزمن.

ثانيًا: **مؤلفات التأويل**: معرفة المؤلفات والقيام بتصنيفها والموازنة بينها.

ثالثًا: **المعاني**: ضبط المعاني والتأويلات المنتجة ودراستها.

رابعًا: **مدارس المؤولين ومناهجهم وأسباب اختلافهم في التأويل:** من خلال بيان المدارس التي انتظمت عمل المؤولين، وذكر مكونات المناهج، وأسباب الاختلاف الحاصل بين المؤولين.

خامسًا: المؤولون: معرفة المؤولين وفرز طبقاتهم.

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان أهم محاور علم أصول التأويل؛ حيث جعل **مفهوم العلم** مُتعلِّقًا بضبط أسس هذا التأويل ومعالمه وموارده وكيفيات توظيفه، ولم يقف عند هذا الأمر فحسب بل جعل من صميمه اكتساب ملكة التأويل، وضبط جانب العلمي الخاص بها. أما موضوعه؛ فهو تقنين وضبط الممارسة التأويلية للخطاب القرآني لمن رام مزاولتها، وغايته تمثلت في صيانة الممارسة التأويلية من التضييع أو التمييع؛ جراء ما يخالط العقول من زيغ وهوى.

في حين جعل محاوره -علم أصول التأويل- ترتكز على ثلاثة محاور هي: محور **مرتكزات التأويل**، وفيه يتم ضبط قضية الممارسة التأويلية ومفهوم التأويل...، ثم محور **موارد التأويل وكيفيات تحصيل**

التأويل منها؛ وذلك بضبط موارد التأويل ومدوناته بكل أنواعها وأشكالها بغية استثمارها، ثم محور ملكة التأويل وهو الكفيل بضبط **الملكة التأويلية** وكيفية صناعتها في ذهنية المهتمين بالعلم.

أما المطلب الثاني من هذا المبحث؛ فقد جاء الحديث فيه عن ضبط الممارسة المعرفية الخاصة بالقرآن الكريم، حيث شرع في بيان هذه الممارسات التي من شأنها أن تكون علومًا بدلًا من القضايا الجزئية التي سبق الحديث عنها حيث جعل هذه الممارسات الراجحة عنده تتمثل في عشرة وهي كالآتي:

- **ممارسة بيان نظم القرآن الكريم**، وترتبط بمتن القرآن وصوره المنهجية، ومناسبات الخطاب القرآني في كل صوره، وخصائصه ومسالكه ومناهجه.

- **ممارسة الاختبار** حيث اعتبرها المؤلف ممارسة قرآنية بالغة الأهمية، وهي ترتبط بدراسة المسموعات أي القراءات.

- **ممارسة رسم المصحف** بحيث يكون رسم القرآن رسمًا قياسًا على مسموعات، خاصًّا ومتمايزًا عن غيره.

- **ممارسة تجويد القرآن** بحيث تكون هناك ممارسة معرفية أدائية خاصة بما يتميز به الخطاب القرآني من إيقاع وتناسق وعمق دلالة وما يعبر عنه من معانٍ وعظات.

- **ممارسة تجزئة القرآن** الكريم وهي تُعنى ببيان ما يتعلق بتقسيم القرآن وتحزيبه مما يخدم الحفظ والتلاوة والدرس.

- **ممارسة عد آي القرآن** وهي تُعنى بضبط عدد الآي ومسالكه....

- **ممارسة ضبط المصحف** وهي تُعنى بضبط كل ما يخدم مقروئية القرآن.

- **ممارسة ضبط مفاهيم القرآن** التي يجب أن تُعنى بضبط النظرة القرآنية نحو مختلف القضايا، وكذلك دراسة المفاهيم والاصطلاحات الخاصة بالقرآن.

- **ممارسة خط المصحف وكتابته** وهي ترتكز على التفنن والإبداع البالغ في تطوير الخط القرآني وكتابته.

- **ممارسة الوقف والابتداء** وتعنى بضبط مواضيعه في القرآن، وتحديدها بما يعين على فهم المعاني، وتحقيق مرادها، وعدم التشويش عليها أثناء القراءة.

ثم بين بعد ذلك المؤلف القضايا التي لها صلة بالقرآن ولا يمكن اعتبارها علوما وهي تاريخ القرآن، وأسماء السور وفضائل القرآن، والمعرب والإعجاز، وفيما يأتي مخطط عام لما اقترحه المؤلف كما هو إذ لم أجد بُدًّا من الاستغناء عنه في هذه المراجعة:

وختامًا لما سبق في مراجعة هذا الكتاب القوي في بابه والماتع في عطائه، وبيان أبرز نقاطه وأهم محطاته والجديد الذي أتى به، نذكر بأن أطروحة الكتاب بصفة عامة انقسمت إلى قسمين، أولها تقديم تقويم منهجي موسّع لعِلْم علوم القرآن وبيان وجوه الخلل المنهجي الحاصل فيه وكيفيات التعامل معه. أما الثاني؛ فهو اقتراح رؤية جديدة لبناء هذه العلوم.